30 August 2013
Arabic
Original: English

المؤتمر السابع للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
تقرير (تقارير) أي هيئة (هيئات) فرعية

تقرير
التعاون والمساعدة وطلبات المساعدة

مقدم من المنسق[(١)] المعني بالتعاون والمساعدة وطلبات المساعدة

مقدمة

١- لقد شكّل التعاون والمساعدة على الدوام مسألة ذات أولوية بالنسبة للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب واستمر الحال على هذا النحو في عام ٢٠١٣. ولا تزال البلدان المتأثرة تكابد من أجل إيجاد سبل لتنفيذ برامج الإزالة ومساعدة الضحايا ولضمان استدامة برامجها الوطنية في الأجل البعيد. والتحدي بالنسبة للبلدان المانحة هو الحفاظ في سياق بيئة مالية صعبة على تمويلها للإجراءات المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب وبالألغام.

٢- ووفقاً للتوصيات المتفق عليها في المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية، ركزت مناقشات هذا العام في اجتماع الخبراء على تشجيع البلدان المانحة على تقديم معلومات بشأن جهودها لمساعدة الدول المتأثرة والبلدان المتأثرة على تقديم تحديثات بشأن التقدم الذي أحرزته من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في البروتوكول الخامس والمجالات التي ستحتاج

(١) وفقاً للقرار الذي اتخذه المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، الوارد في الفقرة ٣٩(ج) من وثيقته الختامية (CCW/P.V/CONF/2012/10)، أدار السيد بيفجين ليسوتشينكو من أوكرانيا المناقشات المتعلقة بالتعاون والمساعدة وطلبات المساعدة عملاً بالمادتين ٧ و٨ من البروتوكول بوصفه منسقاً.

الرجاء إعادة الاستعمال

فيها للمساعدة. وبخصوص النقطة الثانية، عُقِد اجتماع في إطار مجموعة صغيرة للبلدان المتأثرة وبلدان مانحة مدعوة. وكان الغرض منه مناقشة أولويات البلدان المتأثرة والتحديات التي واجهتها في مجال الوفاء بالالتزامات الواردة في البروتوكول الخامس ومسألة ما إذا كانت قد وضعت خططاً وطنية أم لا.

التقارير الوطنية بشأن التعاون والمساعدة

٣- رحَّب المنسق بالمعلومات المفصلة المقدمة في التقارير الوطنية للأطراف المتعاقدة السامية بشأن التعاون الدولي والمساعدة التي قدمتها. كما كانت المعلومات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة السامية المتأثرة في استمارة الإبلاغ (واو)، التي تبيِّن التحديات التي واجهتها في سبيل تنفيذ أهداف البروتوكول، مهمة لتقييم الاحتياجات الراهنة للبلدان المتأثرة. وكما تبين خلال اجتماع الخبراء لهذا العام ومن التقارير الوطنية المقدمة في عام ٢٠١٢، قدم ٢٧ طرفاً من الأطراف المتعاقدة السامية معلومات بشأن دعمها لبرامج التعاون والمساعدة.

تحديثات بشأن التعاون والمساعدة والاحتياجات في مجال المساعدة

٤- خلال جلسة المناقشة بخصوص "التحديثات بشأن التعاون والمساعدة"، قدمت الأطراف المتعاقدة السامية المتأثرة التالية تحديثات.

٥- قدمت الأطراف المتعاقدة السامية المتأثرة التالية تحديثات:

(أ) أعربت بيلاروس، وهي تقدم تحديثاً بشأن وضع طلب الحصول على المساعدة الذي قدمته في عام ٢٠٠٩، عن تقديرها الكبير لاستعداد الحكومة الهندية لتقديم المساعدة، وقدمت تقريراً عن المرحلة النهائية من عملية الحصول على ٢٥ جهازاً لكشف الألغام و٩٠ جهازاً لاسلكياً و٣٠ قطعة من معدات النظم العالمية لتحديد المواقع. ومن شأن هذه المساعدة أن تعزز قدرات وحدات التطهير وتحد من الخطر الذي تشكله المتفجرات من مخلفات الحرب على المدنيين؛

(ب) وأعربت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن تقديرها للمساعدة الدولية التي قدمها إليها حتى الآن المجتمع الدولي وكررت الإعراب عن نيتها تقديم طلب للحصول على المساعدة في إطار البروتوكول الخامس. وأشارت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى تزايد الطلب فيما يتعلق باستخدام الأراضي (٢٠ ٠٠٠ هكتار سنوياً)، وهو ما يتجاوز القدرات المجتمعة للوحدات القائمة العاملة في مجال إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب (٦ ٠٠٠ هكتار سنوياً). ولتلبية هذا الطلب، تخطط حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتعزيز قطاع إزالة الألغام لأغراض إنسانية بإشراك جيشها.

٦- وقدمت البلدان المتأثرة التالية المتمتعة بصفة المراقب تحديثات:

(أ) أبرزت أرمينيا العمل الذي أنجز مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات غير حكومية من أجل إنشاء المركز الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في عام ٢٠٠٢ وفرقة خاصة من الكلاب لكشف الألغام. وجراء نزاع ناغورنو - كاراباخ، تلوث كثيراً ما يربو على ٣١ ألف هكتار بالألغام والذخائر غير المنفجرة (قذائف وقنابل يدوية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب). وقد طهرت أرمينيا، بجهودها الخاصة في معظم الحالات، ٠٠٠ ٢٢ هكتار على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٢. كما تحدثت أرمينيا عن جهودها لمساعدة غيرها من البلدان المتأثرة. وعلى سبيل المثال، ساعدت في عملية إزالة الألغام في العراق في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨؛

(ب) وتوجد في جمهورية الجبل الأسود مناطق معروفة ملوثة بذخائر غير منفجرة تعود إلى فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتشكل عدة مواقع منها خطراً كبيراً على المدنيين (على سبيل المثال، شبه جزيرة لوستيكا). وتفتقر جمهورية الجبل الأسود إلى الموارد اللازمة والمعدات الكافية للمسح وإزالة الذخائر غير المنفجرة وتدميرها ولتأمين مخزوناتها من الذخائر. ولإحراز تقدم في هذا العمل، تحتاج جمهورية الجبل الأسود إلى المساعدة في شكل أجهزة كشف المواد المعدنية، والمعدات الوقائية، والمركبات الخاصة المزودة بمقطورات، وملابس العمل والمستودعات المناسبة، وأماكن التخزين للتخلص من الموجودات من الذخائر غير المنفجرة قبل تدميرها. كما ستكون المساعدة المالية والتقنية الدولية في مجال كشف وإزالة وتدمير الذخائر غير المنفجرة بالغة الأهمية لإحراز الجبل الأسود تقدماً في معالجة التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

٧- وقدمت البلدان والمنظمات المانحة التالية تحديثات:

(أ) تركز استراتيجية أستراليا الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام التي تندرج ضمن إطار البرنامج الأسترالي لتقديم المعونة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، والتي تخصص ١٠٠ مليون دولار أسترالي للحد من خطر الألغام والذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، على أشد البلدان تأثراً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع توخي المرونة للاستجابة للاحتياجات والأولويات الناشئة الأخرى مقابل تحقيق أربع نتائج. والنتائج الأربع هي (١) تحسين نوعية حياة المصابين وأسرهم ومجتمعاتهم؛ و(٢) تقليص عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب؛ و(٣) تعزيز قدرة البلدان المتأثرة على إدارة برامجها للإجراءات المتعلقة بالألغام؛ و(٤) الدعوة الفعالة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي منطقة المحيط الهادئ، لا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل خطراً على المجتمعات والبيئة وعائقاً خطيراً للتنمية. ولمواجهة هذه المشكلة، كانت أستراليا أحد المساهمين الرئيسيين في حلقة عمل بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنتدى جزر المحيط الهادئ المتعلقة بالذخائر غير المنفجرة عُقِدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. كما أن أستراليا بصدد اتخاذ خطوات لدعم منتدى جزر المحيط الهادئ في اجتماع المتابعة المقرر عقده

في حزيران/يونيه ٢٠١٣، الذي سيدعم بلدان جزر المحيط الهادئ المتأثرة في وضع خطط عمل وطنية متعلقة بالذخائر غير المنفجرة. وقدمت عملية قوات الدفاع الأسترالية لضمان السلامة المساعدة في مجال إزالة وتدمير المتفجرات من مخلفات الحرب في كل من كيريباس وناورو وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو؛

(ب) وأفادت الصين بأنها وفرت في عام ٢٠١١ برامج تدريبية شتى في مجال إزالة الألغام ومساعدات مختلفة لضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب؛ وقدمت في عام ٢٠١٢ مساعدة مالية إلى لبنان (٠٠٠ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) والدعم إلى برنامج مساعدة الضحايا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٠٠٠ ١٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وفي عام ٢٠١٣، ستنفذ الصين برامج في الأردن وسري لانكا لتقديم الإغاثة لضحايا الألغام والذخائر العنقودية؛

(ج) وقدمت إستونيا عرضاً للمساعدة الدولية المقدمة إلى جورجيا من خلال وكالة الدعم التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) (الصندوق الاستئماني الثالث للشراكة من أجل السلام في جورجيا) خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وقاد هذه العملية كل من الجمهورية التشيكية وإستونيا وليتوانيا. كما دعمتها أذربيجان وإسبانيا وأستراليا وإسرائيل وبلغاريا وبولندا وتركيا والدانمرك ورومانيا ولاتفيا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية (بلغ إجمالي الأموال ١,٦ مليون يورو) ومكنت من بناء قدرات جورجيا في مجال إعادة التأهيل الطبي (على سبيل المثال، من خلال توفير معدات لمستشفى غوري العسكري) وقدراتها في مجال إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب (توفير التدريب والمعدات للجيش). ووُضِعت خطط لبدء مشروع للناتو يستمر ٢٤ شهراً يتمثل في الصندوق الاستئماني للشراكة من أجل السلام في جورجيا (بميزانية مقدارها ١,٦ مليون يورو) لإزالة الذخائر غير المنفجرة من موقع سكرا، وإعادة الأرض إلى السلطات المحلية، وتوفير مزيد من التدريب لأفرقة إبطال الذخائر غير المنفجرة لتمكين لواء الهندسة العسكرية الجورجية من القيام بعمليات أكثر تقدماً للتخلص من الذخائر بالتعاون مع الحلفاء من الناتو؛

(د) وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول التي لديها مشاكل تتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد قدمت المساعدة في مجال إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، بما فيها ما كان موجوداً منها وقت دخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ، وفي مجال تدمير الذخائر المتقادمة والزائدة عن الحد المطلوب، والإدارة السليمة للمخزونات. ويشمل برنامج تدمير الأسلحة التقليدية، الذي يقود أعماله مكتب إزالة وتدمير الأسلحة الموجود في مكتب الشؤون السياسية - العسكرية التابع لوزارة الخارجية، نهجاً شاملاً يضم الإجراءات المتعلقة بالألغام لأغراض إنسانية وتطهير ميادين المعارك وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (بما في ذلك الذخائر والمنظومات الدفاعية الجوية المحمولة المعرضة للخطر)، وتقليص

المخزونات وضمان أمنها المادي وإدارتها. وتجاوز إجمالي ميزانية برنامج تدمير الأسلحة التقليدية ١٤٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢ والميزانية المتوقعة في عام ٢٠١٣ هي ١٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٨- واستجابةً لطلب إطلاع اجتماع الخبراء على مستجدات عمل فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بالتنسيق بين المانحين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، عرض السيد مانسفيلد نتائج دراسة الفريق بشأن "تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام والشراكات". وعلى الصعيد العالمي، شملت التوصيات اعتماد أعضاء الفريق لنهج قائم على أساس روح المبادرة فيما يتعلق بالمشاورات المتعلقة باعتبارات السياسات الاستراتيجية؛ والقيام بعمليات مشتركة في مجالات التقدير والرصد والتقييم؛ وتبادل المعلومات بشأن نوايا التمويل وتوقعات التمويل ومقارنات التكاليف؛ ومواءمة اشتراطات الإبلاغ التي يفرضها الشركاء؛ وتبادل الدروس المستفادة. ويمكن أن تشمل المبادئ المحتملة للتنسيق بين المانحين، على سبيل المثال، وضع سياسة أو استراتيجية وطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام وإثارة المسائل المتعلقة بالتنسيق وضمان المساءلة للبرامج الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن بين الخيارات على الصعيد العالمي توسيع عضوية فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولتعزيز التنسيق على الصعيد الوطني، يمكن للفريق أن يواصل التركيز على البلدان التي لديها برامج ناشئة/خاصة بحالات الطوارئ؛ وأن يدرج هذه المسألة في جدول أعمال اجتماعاته ويشجع أعضاءه على الاضطلاع بدور ريادي في دعم البلدان المتأثرة بالألغام؛ ويعزز مفهوم "الملكية الوطنية" و"مبادئ الشراكة". ولتعزيز تبادل المعلومات بين أعضائه ومجتمع المعنيين بالإجراءات المتعلقة بالألغام الأوسع نطاقا، أنشأ فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام أمانة تعمل جزءاً من الوقت وموقعا شبكياً عنوانه www.mineactionsupportgroup.org.

٩- وعقد المنسق اجتماعا في إطار مجموعة صغيرة مع بلدان متأثرة ودعا عدة دول مانحة لمناقشة أهمية الخطط الوطنية والملكية الوطنية لبرامج إزالة الألغام ومساعدة الضحايا على صعيد المجتمعات المحلية وعلى الصعيد الوطني. والدول التي شاركت هي: أستراليا وأوكرانيا وبيلاروس والجبل الأسود وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والسنغال وسويسرا وكرواتيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتبين خلال اجتماع المجموعة الصغيرة أن ثمة طائفة عريضة من الاحتياجات. ففي طرف، توجد بلدان يؤدي فيها التلوث الكثير بالألغام إلى جانب الفقر في المجتمعات المتأثرة والطلب على الأراضي إلى وقوع خسائر وضحايا جدد بشكل متواصل. وفي الطرف الآخر، توجد بلدان تعاني من تلوث خطير، ولكنها لا تتكبد خسائر جديدة ولا يقع فيها ضحايا جدد. وقد لا تعتَبَر هذه البلدان ذات أولوية فيما يتعلق بمساعدة المانحين. غير أن وجود المتفجرات من مخلفات الحرب يشكل بالنسبة لكلتا المجموعتين من الدول عائقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أنشأت غالبية البلدان المتأثرة هيئات وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وتحاول تحديد مواعيد نهائية لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب ولديها وعي واضح بأولوياتها. والأولويات بالنسبة للبلدان المتأثرة هي تطوير عمليات

الرصد والإزالة والتمكن من تلبية احتياجات الضحايا وتأمين مخزونات الذخائر وتعبئة الموارد لهذه الأنشطة. وعلى البلدان المتأثرة أن تكون في بحثها عن المساعدة دقيقة قدر الإمكان في تحديد أولوياتها واحتياجاتها.

التوصيات المقدمة إلى اجتماع الخبراء في عام ٢٠١٤

١٠- بغية إحراز مزيد من التقدم في العمل المتعلق بالتعاون والمساعدة، قد يود المؤتمر السابع للأطراف المتعاقدة السامية أن يتخذ القرارات التالية:

(أ) حث الأطراف المتعاقدة السامية والمنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات التي يمكنها ذلك على تقديم العون والمساعدة لمعالجة أثر المتفجرات من مخلفات الحرب، التي لا تزال تشكّل الأجهزة المتفجرة المسببة لأكبر عدد من الخسائر والضحايا الجدد كل عام؛

(ب) حث الدول التي بينت احتياجاتها للمساعدة إمّا في طلبات رسمية للمساعدة أو في بيانات إلى اجتماع الخبراء على أن تحرص على تحديد احتياجاتها بدقة وتقديم تحديثات منتظمة بشأن وضع تلك الطلبات؛

(ج) مواصلة اعتماد نهج اجتماع المجموعة الصغيرة مع الدول المتأثرة والبلدان المانحة لمناقشة التحديات والاحتياجات في مجال التدابير الوقائية العامة؛

(د) حث الأطراف المتعاقدة السامية المانحة منها والمتأثرة معاً على تقديم معلومات بشأن المادتين ٧ و٨ في تقاريرها الوطنية.